



Distr.
GENERAL

A/40/859

S/17613

6 November 1985

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

البنود ٣٩ و ٥٧ و ٦٨ و ٧٢ و ١٣١ و ١٣٢

و ١٣٧ و ١٤٥ من جدول الأعمال

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء

الامم المتحدة

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز

الامن الدولي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية

دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم

وتمويلهم وتدريبهم

التعاون الدولي في استغلال الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه

رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥

وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم

لافغانستان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم نص البيان الصادر عن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشأن
الخطاب الذي ألقاه السيد رونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة ، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين
لانشاء الامم المتحدة .

.../...

كما أتشرف بأن أرجو من سعادتكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة والبيان المذكور بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٩ و ٥٧ و ٦٨ و ٧٢ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٧ و ١٤٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن .

(التوقيع) م. فريد ظريف

السفير

الممثل الدائم

مرفق

البيان الصادر عن حكومة أفغانستان

تري حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية انه يتعين عليها أن تصدر، باسم شعب أفغانستان، البيان التالي ردا على البيان الذي ألقاه السيد رونالد ريفان، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة، والملق بالتزييفات والتهامات الموجهة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وعدد من البلدان الثورية المستقلة الأخرى.

ان البيان الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة، وهو رئيس حكومة بلد يتحمل بمقتضى عضويته الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسؤوليات كبيرة عن صيانة السلم في كوكبنا، قد أثار بوضوح وساطة خيبة الأمل — حتى بين البلدان الوثيقة الصلة بالولايات المتحدة —، كما أثار سخطا له ما يبرره من جانب جميع الدول والشعوب التقدمية المحببة للسلم.

فبدلا من توجيه اهتمام جدي نحو حل أهم قضايا شعوب العالم وأكثرها إلحاحا وهي عدم جواز تسليح الفضاء الخارجي، والحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية، وحظر التجارب النووية الخ، وكذلك الاستجابة الى أحدث المبادرات السوفياتية السلمية البنائة الرامية الى اجراء تغييرات أساسية في جو العلاقات الدولية، فانه لم يجد أفضل من أن يلجأ الى توجيه سيل من الاساسات المتكررة والتهامات الزائفة ضد البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز.

ان رئيس حكومة الولايات المتحدة بتركيزه في خطابه بصفاقة على الصراعات والمنازعات الاقليمية قد حاول تحويل انتباه المجتمع العالمي الى هذه المشاكل لكي يخفي موقف الولايات المتحدة السلبي تجاه مشاكل نزع السلاح ورفض بلده تقديم رد ايجابي على مقترحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومع ذلك فانه ليس في خطاب رئيس الولايات المتحدة شي جديد عن المنازعات الاقليمية. وعلاوة على ذلك، فان العلاجات التي يقترحها ليست الا محاولة سافرة لتبرير تدخل الولايات المتحدة وأتباعها من البلدان في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية وانغولا ونيكاراغوا وكمبوتشيا واثيوبيا.

ان رونالد ريفان بتزييفه الحقائق والوقائع قد حاول لوم الآخرين والقائمين بالتبعات عليهم. ان واشنطن تحاول اخفاء سياستها المتمثلة في الارهاب الذي تمارسه الدولة

والحصار الاقتصادي وكذلك تدخلها العسكري المباشر في الشؤون الداخلية لعدد من بلدان الثورة الحرة وذلك برفع فرضيتها المزيفة عن فرضايد يولوجية أجنبية على البلدان الأخرى مما يؤدي الى شن حرب على شعبها وجيرانها .

ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تحتج بشدة على هذا الهجوم العدائي التدخلي المستهتر الذي يعكس تأويلات مفرضة للأحداث والوقائع في أفغانستان .

لقد كانت الثورة الديمقراطية الوطنية التي قامت في أفغانستان في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٨ نتيجة طبيعية لصراعات طويلة خاضها شعبنا ضد الاستبداد الملكي والقطاعي البائد . فقد كان النظام الملكي والقطاعي يؤخران تطور المجتمع الافغاني نحو التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، ولم يحققا أى تحول ديمقراطي وكأنا يقومون بقمع القوى التقدمية ويحظران بشكل تام أنشطة الأحزاب السياسية وكذلك سائر منظمات شعبنا العامل . لقد قامت الثورة باجراء تغييرات اساسية في المجتمع الافغاني وتحقيق الآمال الوطنية لجماهير الشعب في الديمقراطية .

وقد بدئ بعد الثورة مباشرة في اجراء تغييرات اجتماعية اقتصادية كبيرة مثل اصلاح الزراعي ، واصلاح نظام الري ، وادخال الصبغة الديمقراطية على نظام الادارة الحكومية ، والقضاء على عدم المساواة والتمييز على الصعيد الوطني ، وكفالة المساواة الفعلية في الحقوق للمرأة ومكافحة الأمية المنتشرة ، واجهاد الظروف اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق للانسان ، وهذا كله يجري تحقيقه بتأييد ومشاركة كبيرين من الأغلبية الحازمة للشعب الافغاني . وتراعي هذه التغييرات تماما التقاليد والعادات المحلية ، وترتكز على احترام العقيدة الاسلامية السامية . وهذه التحويلات ذات طابع وطني ، ولا يمكن أن تكون ، كما تزعم بعض الدوائر ، نتيجة فرض أجنبي ما .

وخلال سنوات حكم الشعب المطلق خفف العبء الثقيل لمديونية الفلاحين للسادة القطاعيين والمرابين ، وحصلت أكثر من ٣٢٠ . . . أسيرة من أسر المعدمين وصفغار الملاك على ٧٠٠ . . . هكتار من الأرض ، وتسير حملة محو الأمية قدما بنجاح ، وقد تضاعف عدد الأطباء وعدد الأسيرة في المستشفيات وعدد الصيدليات التي تملكها الدولة .

وتعلق حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أهمية كبرى على رفع مستويات معيشة الشعب ، والتوسع في بناء المساكن ، واقامة الشبكات التعليمية ، وانشاء المدارس والمستشفيات الجديدة .

وفي بلدنا أنشئت نقابات عمالية ومنظمات جماهيرية للشباب والمرأة والمثقفين المبدعين تزاوئ حاليا أنشطتها بنجاح . وقد ضمت جبهة الوطن القومية الى صفوفها أكثر من ٧٠٠ . . . من ممثلي جميع طبقات وفئات المجتمع .

وان انتخابات عضوية الأجهزة المحلية للإدارة والسلطة الحكومية التي يجري تنظيمها هي دليل حي على اضعاف الصيغة الديمقراطية على الحياة . ويعكس تكوين هذه الأجهزة تمثيلا عريضا . وينتخب لشغل عضوية هذه الأجهزة ممثلو العمال والفلاحين والمثقفين ورجال الدين والبرجوازية الوطنية .

وان القرارات التي اتخذها " لوي جبرغا " (المجلس الوطني الكبير) التاريخي الذي دعى الى الاجتماع في هذه السنة والذي يعتبر شكلا تقليديا ومماززا للتعبير عن ارادة جميع القبائل والمجموعات الاثنية الأفغانية وكذلك القرارات التي اتخذها " جبرغا " القبائل العالي والرسائل الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة تعتبر كلها دليلا على تأييد كل أهالي أفغانستان لهذه التغييرات وللسياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وتعارض سلامة هذه الأسباب بشكل مباشر مع ما قدمه رئيس الولايات المتحدة وكأمن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تشن حربا على شعبها . لقد شن الحرب رجال المرتزقة المسلحون التابعون لوكالة المخابرات المركزية بمشاركة نشطة ودعم عسكري ومالي مباشر من دول امبريالية أخرى مثل باكستان وإيران والصين .

ان الدوائر الاشتراكية في العالم تدرك بوضوح أن هذه المساعدة العسكرية والمالية الضخمة تقدم الى اعداء الثورة من جانب أولئك الذين يخافون من الحركات الثورية وحركات التحرير الوطني والذين يريدون دائما تخلف باكستان وتبعيتها لقوى الامبريالية والاستعمار الجديد .

ويكفي ان نلاحظ أن واشنطن قد خصصت في السنوات الأخيرة فقط أكثر من ١٥٠ من البليون من الدولارات للعدوان على بلدنا المستقل ذي السيادة . وينفق هذا المبلغ على تدريب وتجهيز عصابات من الارهابيين القتل في أكثر من ١٢٠ معسكرا حربيا في باكستان وفي شراء أنواع مختلفة من الأسلحة الجديدة ، بما في ذلك القذائف المفاعة والمدافع عديمة الارتداد والالغام والمدافع المضادة للطائرات والرشاشات .

وليس سرا أنه قد خصص هذا العام فقط ٣٠٠ مليون دولار من ميزانية الولايات المتحدة لمساعدة اعداء الثورة الأفغانية ، وسوف يرفع هذا الرقم في العام القادم الى ٦٠٠ مليون دولار .

وانا أضعنا عشرات ومئات الملايين من الدولارات المقدمة من المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان وبلدان أخرى الى المبلغ الاجمالي لما يسمى بالمساعدة الانسانية المقدمة الى رجال العصابات ، فان المجموع سيتجاوز مبلغ بليون دولار موجه لابقاء نار الحرب غير المعلنة على أفغانستان مشتعلة .

ولذا فانه من الواضح أن سبع سنوات من الحرب الامبريالية والرجعية على شعب
بغانستان قد أنزلت ألقوانا لا حصر لها من المعاناة المأساوية على شعبنا .

وتبلغ قيمة الخسائر التي ألحقت باقتصاد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ٣٥ بليون
أفغاني ، أي ما يعادل ثلاثة أرباع مجموع الاستثمارات الحكومية في الاقتصاد في السنوات
العشرين الماضية . ولقد دمر رجال العصابات أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة و ١٣٠ مستشفى
و ٥٠٠ مسجد و ٩٠٠ تعاونية و ١٤٠٠٠ كيلومتر من الخطوط التليفونية .

وعلاوة على ذلك ، وقع ٢٠٠٠ معلم و ٢٠٠ رجل دين ضحايا لأعمال ارهابية قامت
بها العصابات المعادية للثورة . ويكفي ان نذكر هنا بعض الجرائم التي ارتكبها القتل
المأجورون مثل نفس المسجد التابع " لكابول بوليتكنك انستيتوت " ودار أريانا للسنيما ومطار
كابول وفندق مزارى شارف وشن هجوم بالصواريخ على مسجد هيرات الطائفي . وان ذكر
هذه الحفنة من الجرائم يساعد على كشف النقاب عن طبيعة كل الجرائم التي يرتكبها في وطننا
رجال العصابات الذين يتمتعون بتأييد ما يسمى بالمدافعين عن حقوق الانسان في
أفغانستان وأولئك الذين يتشدقون بالمطالبة بتسوية الأوضاع المحيطة بأفغانستان .

أليس من الواضح الآن من الذي يقاتل شعب أفغانستان المحب للحرية ويضطلع
المراقيل في طريق حل " القضية الأفغانية " بالوسائل السلمية ؟ انه ينبغي للمحافظين
الدولية ان تدبر المجرمين وهم زعماء العصابات الأفغانية المعادية للثورة والمدافعين
السخاة عنهم في واشنطن وفي عواصم بعض البلدان الأخرى . أما فيما يتعلق بوجود فرق
عسكرية محدودة من القوات السوفياتية في أفغانستان ، جاءت بنا على طلب دولة جمهورية
أفغانستان الديمقراطية ، وفقا لحق الأخيرة في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع
غيرها ، فان المهمة النبيلة للفرق العسكرية المحدودة للاتحاد السوفياتي هي مساعدة شعب
أفغانستان في الدفاع عن حرته واستقلاله وفي الكفاح ضد أعداء الشعب المحب للسلام
وأفغانستان غير المنحازة .

ولن تنتهي هذه المهمة الا عندما يتحقق ضمان وقف جميع أنواع التدخل في الشؤون
الداخلية لأفغانستان . وشعب أفغانستان وحكومته هما وحدهما اللذان يملكان الحق في
حل هذه المشكلة بالاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفياتي الشقيقة والصديقة .

وتعلن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرة أخرى ان إعادة الأوضاع المحيطة
بأفغانستان الى طبيعتها لا يمكن أن تتحقق الا بوقف المساعدة التي تقدمها الولايات
المتحدة وتباعها الى العناصر المعادية للثورة التي طردها شعب أفغانستان ، وبالوقوف
الكامل والمضمون للحرب غير المعلنة على أفغانستان ولجميع أشكال التدخل في شؤونها الداخلية .

وان شعب أفغانستان مصمم بحزم على الدفاع عن مكاسب ثورة نيسان /ابريل ، ولا يمكن
لأي قوة أن تحوله عن الطريق الذي اختاره .